بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
جمعية جو الخيرية
تحت إشراف وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
مسجلة برقم (٤١١)

التاريخ : ١٤٤١/١٢/١٥هـ
الرقم : ٤١/١٢/١٥
المرفقات : .....

سياسة الرقابة الداخلية

لجمعية جو الخيرية

جمعية جو الخيرية
مسجلة برقم ٤١١
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

سياسة الرقابة الداخلية لجمعية جو الخيرية

مقدمة:

عندما نجد تداخل بين الوظيفة المالية والوظيفة المحاسبية عمليا. وأن الإدارة المالية تهتم بأنشطة الوظيفتين ومن الممكن أن تعهد أو تسند الوظيفة المالية كلها لشخص واحد يسمى بأمين الخزينة أو الأمين المالي في حالة منظمة صغيرة. ولكن عندما تتسع أعمال المنظمة يكبر حجمها وتتسع أنشطة الوظيفة المالية ويحتاج الوضع غالبا إلى فصل الأنشطة المحاسبية وأنشطة الرقابة المالية لكي يشرف عليها مراقب مالي بجانب أمين الخزينة الذي يشرف على الأنشطة النقدية والاستثمارات والتمويل.

ومن أهم اختصاصات أمين الخزينة أو الامين المالي ما يلي:

١. التخطيط المالي وتدبير الاموال وإدارة الاستثمارات وإدارة رأس المال المدور واستثمار الفائض من الأموال.

٢. مراقبة حركة النقدية (المقبوضات والمدفوعات) ورصيد الخزينة والمركز النقدي والمحافظة على الخزائن والاستثمارات.

٣. دفع الالتزامات التي على المنظمة في مواعيدها.

أما أهم اختصاصات المراقب المالي فهي كما يلي:

١. أعمال الوظيفة المحاسبية سواء حسابات مالية أو حسابات تكاليف بما فيها من تصميم للحسابات وتنسيق جميع هذه الأعمال.

٢. أعمال المراجعة والمراقبة الداخلية والتفتيش المالي.

٣. توفير البيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات المختلفة على أسس رشيدة.

٤. بعض المتطلبات التنظيمية الخاصة بالوظيفة المالية:

عند تنظيم الوظيفة المالية من المهم اعتبار وإبراز الجوانب الخاصة بالمسؤوليات والعلاقات ومتطلبات الوظيفة.

من أهم مسؤوليات الوظيفة المالية هي الحفاظ على أصول المنظمة ولذا يجب اتباع نظام وأسلوب " التثبيت والموازنة" checks and balances بدقة كبيرة حتى يتم التثبت والموازنة في كل مجال من المجالات التي يمكن أن توجد فيها لا مبالاة أو سرقة أو أية خطر من شأنه أن يؤدي إلى خسائر في موارد المنظمة.

أول وانجح أساليب الحفاظ هي التفريق بين مكونات الوظيفة أو وظائفها بطريقة تجعل عدم وجود الرقابة الكاملة والمطلقة لأية عملية حسابية بين أيدي شخص واحد.

وفيما يلي نتطرق على التوالي إلى الحسابات: المالية، حسابات التكاليف والمراقبة الداخلية.

١. الحسابات المالية: وهي عبارة عن النظام الذي يضم عمليات تجميع وتبويب وتحليل وعرض وتفسير البيانات المالية من أجل معرفة نتائج أعمال المنظمة وتصوير وضعها المالي، وعلاقاتها مع الغير. وتلخص مخرجات هذا النظام من معلومات مالية في قائمة منها: قائمة الدخل / بيان الإيرادات (وتضم نتائج الأعمال) وقائمة المركز المالي (وهي عبارة عن الميزانية)، لتقديمها إلى الجهات المعنية سواء كانت مالكة للمنظمة ومشرفة عليها أم ممولة لها.

٢. حسابات التكاليف: تعد حسابات التكاليف كنظام آخر يضم عمليات تجميع وتسجيل وتبويب وتحليل وعرض بيانات التكاليف بهدف مد المدير بمجموعة من المعلومات التحليلية التفصيلية التي تساعده على التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

ويشمل نظام حسابات التكاليف عادة:

نظام محاسبة التكاليف الفعلية.

ونظام محاسبة التكاليف المحددة مقدما (تقديرية أو معيارية).

وتتكون عناصر محاسبة التكاليف من مجموعة من الدورات المستندية التي ترتبط بالسجلات والدفاتر والبطاقات، ومن مجموعة من الأدلة أهمها دليل وحدات التكلفة (النشاط) ودليل عناصر التكلفة ودليل مراكز التكلفة، ومن مجموعة أسس وقواعد لتحميل التكاليف، وأخيرا من مجموعة قوائم وتقارير للتكاليف التي تعرض المعلومات التكليفية والتي تعتبر أداة توصيلها للمستفيدين منها. والهدف من محاسبة التكاليف في المنظمة الأهلية التي لا ترمي إلى الربح هو استرداد النفقات ولا تعظيم الأرباح كما هو الشأن بالنسبة للمنظمة التي ترمي إلى الربح.

٣. المراقبة الداخلية:

في مفهومها الواسع تتضمن المراقبة الداخلية:

١. مراقبة إدارية لها أدواتها وأساليبها.
٢. مراقبة محاسبية لها أدواتها وأساليبها.
٣. وأخيرا ضبط داخلي له أدواته وأساليبه.

ومن ثم يتضح أن المراقبة الداخلية مرتبطة بكل النظم الأخرى في المنظمة وتتكامل معها.

وتهدف المراقبة الداخلية إلى التأكد من أن كل عمليات المنظمة سائرة بما يضمن منع الاختلاسات والمحافظة على أصول المنظمة وذلك من خلال التأكد من دقة البيانات والمعلومات المتوفرة للإدارة والجهات الخارجية حتى نضمن اعتمادها في عملية اتخاذ القرارات.

ويعتبر جهاز المراجعة الداخلية أحد أجهزة الرقابة الأساسية في المنظمة. ومن ذلك فإن دور المراجعة الداخلية يتعدى دورها التقليدي إلى ما يلي:

١. الرقابة على الأداء بشكل تفصيلي.
٢. الرقابة على التصرفات والقرارات وتقييمها وإعداد تقارير عنها للمستويات الإدارية الأعلى. وهذا تدعيما لفكرة الرقابة الذاتية داخل المنظمة والحد بقدر الإمكان من أجهزة الرقابة الإدارية الداخلية وتدخلاتها.

والخلاصة نجد أن جمعيتنا بناء على ما تقدم ذكره فإن الادارة المالية بالفعل تخضع لعملية الرقابة المالية من جهة مجلس الادارة ممثلة حسب اللائحة الاساسية للجمعية في الرئيس ونائبه وكذلك المدير العام (التنفيذي) المعين من قبل المجلس لإدارة شؤون الجمعية والذي تمت الموافقة عليه من قبل الوزارة وتكون كالتالي:

١- فإن صرف الشيكات لابد بأن يكون رئيس المجلس او نائبه من الموقعين عليه بالصرف مع التوقيع الملزم للمسؤول المالي وفي النظر لهذا الامر نجد انه يحقق بالفعل المراقبة على صرف الاموال.

٢- مراجعة وتوقيع كل من أمين الصندوق والمحاسب والادارة العليا سواء كانت ممثلة في الرئيس او نائبه او المدير التنفيذي بما يخصه على تسوية العهد وعلى سندات القبض والصرف من الصندوق تعد ايضا من الرقابة الداخلية المفعلة بالجمعية .

٣- كذلك صرف اعانات المستفيدين ورواتب الايتام ورواتب الموظفين لابد من عمل مسير قبل الصرف يعمد من الادارة العليا وأمين الصندوق والمحاسب .

٤- كذلك مطابقة المسيرات قبل الصرف وبعد الصرف الفعلي من هذه الادارات الادارة العليا مع المسؤول المالي مع المحاسب.

٥- اعداد التقارير المالية الشهرية والربع سنوية والسنوية لكل انشطة الدخل المالي للجمعية لتحقيق التوازن المالي في تقديم خدمات الانشطة وفي العائد منها.

٦- عرض التقارير المالية بصفة دورية على مجلس الادارة المجتمع بحد ادنى أربع مرات في العام وعرض توجيه المسؤول المالي للمجلس بما يفيده من اتخاذ القرارات سواء كانت الاستثمارية او الخدمية منها.

٧- اعداد التقارير الربع سنوية للجمعية وعرضها على المجلس في حينها والمعتمدة لدى مكتب المحاسب القانوني التابع لهيئة الاشراف وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وكذلك ارسالها لمكتب الاشراف.

٨- اعداد التقارير السنوية ممثلة في الميزانية العمومية للجمعية والتي تبين المركز المالي لها وعرض الميزانية بعد مراجعتها من المحاسب القانوني للوزارة على مجلس الادارة بأكمله لاعتمادها من جميع اعضاء مجلس الادارة والتوقيع على صفحات الميزانية من الرئيس ونائبه والمدير التنفيذي والمسؤول المالي امين الصندوق ومن المحاسب ثم يتم ارسال ثلاث نسخ منها للوزارة للاعتماد الوزاري لها .

٩- بعد الموافقة على الميزانية وكذلك الميزانية التقديرية للعام المقبل موضح فيها كافة المشاريع التي وضعت كخطة مستقبلية امام الادارة لتنفيذها من الوزارة تعقد الجمعية العمومية لاعتمادها من اعضاء الجمعية العمومية بحضور ممثلي الوزارة والتصويت عليها .

وهنا نجد أننا بالفعل أمام نظام متكامل للرقابة الداخلية والخارجية لكل انشطة الجمعية وادارتها وبما فيها من ادارة مالية .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
جمعية جو الخيرية
تحت إشراف وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
مسجلة برقم (٤١١)

التاريخ : ١٤٤١/١٢/١٥هـ
الرقم : ٤١/١٢/١٥
المرفقات : .....

محضر اعتماد مجلس ادارة جمعية جو الخيرية

سياسة الرقابة الداخلية

تم بحمد الله وتوفيقه في يوم الجمعة الموافق ١٤٤١/١٢/١٥هـ عقد اجتماع مجلس إدارة الجمعية برئاسة رئيس المجلس/ عبدالله بن سعد بن محمد الحمالي وذلك بمقر الجمعية في تمام الساعة السادسة مساء" وقد حضر الاجتماع أعضاء المجلس التالية أسمائهم

١- عبد الله بن سعيد بن عبدالله السابر
٢- نايف بن مهدي بن مناحي الحمالي
٣- عبدالله بن حمود بن سعد الحمالي
٤- سلطان بن سعد بن محمد الحمالي
٥- حمود بن مبارك بن محمد الحمالي
٦- محمد بن سعد بن عبدالله السابر
٧- سعد بن مهدي بن مناحي الحمالي
٨- عبدالله بن محمد بن مسفر الحمالي

وقد تم خلال الاجتماع الاطلاع على كافة بنود السياسة واعتماد ها بكل ما جاءت به والعمل بموجبها ونشرها على الموقع الالكتروني للجمعية وفق الصيغة المرفقة بالاعتماد وعلى ذلك تم التوقيع:

م	الاسم	التوقيع	م	الاسم	التوقيع
١	سلطان بن سعد بن محمد الحمالي		٢	عبد الله بن سعيد عبدالله السابر	
٣	محمد بن سعد بن عبدالله الحمالي		٤	سعد بن مهدي بن مناحي الحمالي	
٥	حمود بن مبارك بن محمد الحمالي		٦	نايف بن مهدي بن مناحي الحمالي	
٧	عبدالله بن حمود بن سعد الحمالي		٨	عبدالله بن محمد مسفر الحمالي	

رئيس مجلس الادارة

عبدالله بن سعد الحمالي

جمعية جو الخيرية
مسجلة برقم ٤١١
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية